



مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية

حكومة بِنْتُ - لَبِيد والموقف من المناطق المستعمرة سنة 1967

ملف حكومة بِنْتُ-لَبِيد (3)

أشرف بدر

5
دراسات
عن إسرائيل

حزيران 2022

دراسات عن إسرائيل 5

حزيران 2022

ملف حكومة بنت-لبيد (3)
حكومة بنت - لبيد والموقف من المناطق المستعمرة سنة 1967

أشرف بدر

محاضر في جامعة بيرزيت قسم الفلسفة والدراسات الثقافية.

المحرر المسؤول: امطانس شحادة

تدقيق: حنا نور الحاج

مسؤولة الانتاج: ايناس خطيب

العنوان: همغينيم 90 حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

مقدمة

تهدف هذه المقالة إلى تحليل الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية بقيادة نفتالي نيت وبيير آبيد، وتصورهما لمستقبل العلاقة مع المناطق المستعمرة سنة 1967، ومن خلال التعرُّص لمفهوم «تقليص الصراع» الذي يتبناه نيت، ومفهوم «الاقتصاد مقابل الأمن» الذي يتبناه آبيد. تجادل المقالة بأن حكومة نيت - آبيد لا تسعى إلى حلّ الصراع، وإنما إلى تسكينه وإدارته، من خلال انتهاج سياسة «تقليص الصراع» المبنية على تحسين الأحوال الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية مقابل الهدوء الأمني.

تجاهلت حكومة نيت - آبيد في خطوطها العريضة وجود السلطة الفلسطينية، حيث تنعدم الإشارة إليها، بل حتى العملية السلمية يُشار إليها إشارة عابرة بـ «المحافظة على الأمن بالسعي إلى السلام ومن خلال تقوية وزارة الخارجية»¹ وهذا يعني ضمناً عدم إيلاء المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) أو السلطة أيّ اهتمام، والتركيز على بناء علاقات مع الدول العربية على أساس تحقيق الأمن لدولة إسرائيل، لا على أساس تحقيق السلام. ودفعاً للعتب، نجد إشارة خجولة إلى العملية السلمية في الاتفاقية الثنائية المعقودة بين الحزبين «يوجد مستقبل» و «ميرئس»، التي تنصّ على الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب في ما يتعلّق بالمسار السياسي.² يُستنتج من هذا البند وجود حاجة إلى التنسيق مع السلطة الفلسطينية في أيّ حلّ سياسي يُطرح، وعدم القيام بخطوات أحادية الجانب، كتنفيذ عملية الضمّ على سبيل المثال، لكن يجب الأخذ بالاعتبار أنّ هذا البند لا يعبر عن خطوط الحكومة العريضة أو سائر أحزاب الائتلاف، بل إنّ حزب «ميرئس» يناقض نفسه بدعمه للاستيطان عبر موافقته على البند (22) من الخطوط العريضة للحكومة، الذي ينصّ على توفير دعم لجامعة مستوطنة أريئيل المُقامة في مناطق عام 1967.

في الاتفاقيات الثنائية بين أحزاب الائتلاف الحكومي، يبرز الاهتمام بالمناطق المصنّفة (ج) التي تشكّل أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية. نجد ذلك في الاتفاقيات الموقعة مع «يمينا»³ و «أمل جديد»⁴ و «أزرق أبيض»⁵ و «إسرائيل بيتنا»⁶، في نصّ موحد يحدّث «على المحافظة على المصالح الإسرائيلية في مناطق (ج)، وبالتالي يخصّص لمكتب الإدارة المدنية في وزارة الدفاع الموارد اللازمة لضبط خروقات البناء والسيطرة «غير القانونية» على الأرض في مناطق (ج)». وهذا يؤسّر على توجّهات الحكومة الحالية تجاه مناطق (ج). علاوة على ذلك، نجد توجّهاً إلى تعزيز الاستيطان، الذي بطبيعة الحال سينتدّز في مناطق (ج). يردّ ذلك في البند (35) من الاتفاق مع حزب «أمل جديد»، وذلك من خلال إنشاء طرق في الضفة الغربية يكون هدفها المضمّر خدمة المستوطنين، وفي البند (37)، الذي ينصّ على وضع خطّة «وطنية» للحفاظ على المواقع «الأثرية» - وتلك إشارة ضمنية إلى ضمّ بعض مناطق (ج)، التي تقع فيها المواقع الأثرية المقصودة. يؤسّر الاهتمام بمناطق (ج) على توجّهات الحكومة، التي عبّر عنها نيت لاحقاً، بالسعي إلى «تقليص الصراع»؛ فما المقصود بهذا التعبير؟ لكن قبل ذلك، سنتعرّف على وجهة نظر نيت تجاه المناطق المحتلة سنة 1967 من خلال الأطلاع على الخطّة التي أعلن عنها سنة 2012.

1. موقع الكنيست، (2021، 11 حزيران). [الخطوط العريضة لسياسات الحكومة](#)، البند 6. [بالعبرية]

2. موقع الكنيست، (2021، 11 حزيران). [الاتفاق بين كتلة «يش عتيد» وكتلة «ميرئس»](#)، البند 14. [بالعبرية]

3. موقع الكنيست، (2021، 11 حزيران). [الاتفاق بين كتلة «يش عتيد» وكتلة «يمينا»](#)، البند 29. [بالعبرية]

4. موقع الكنيست، (2021، 11 حزيران). [الاتفاق بين كتلة «يش عتيد» وكتلة «تكفاه حدشاه»](#)، البند 34. [بالعبرية]

5. موقع الكنيست، (2021، 11 حزيران). [الاتفاق بين كتلة «يش عتيد» وكتلة «كاحول لافان»](#)، البند 33. [بالعبرية]

6. موقع الكنيست، (2021، 11 حزيران). [الاتفاق بين كتلة «يش عتيد» وكتلة «يسرائيل بيتينو»](#)، البند 23. [بالعبرية]

خطة التهدئة:

عرض بنت سنة 2012 تصوُّره للحلِّ السياسيِّ مع الفلسطينيين تحت مسمى «خطة التهدئة» المبنية على فكرة إدارة الصراع والحلِّ المؤقت، وضمَّ مناطق (ج) في الضفة الغربية،⁷ بالتزامن مع منح الجنسية الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين الذين فيها، مع إعطاء حكم ذاتي للسلطة، شريطة عدم السماح لأيّ لاجئ فلسطيني بالعودة، لا إلى مناطق الـ48 ولا إلى مناطق السلطة.⁸ معنى هذا تأبيد وضع السلطة الفلسطينية الحالي، الذي كان من المفترض أن يكون وضعًا مؤقتًا، إلى حين التوصل للحلِّ النهائي الذي يتضمّن إقامة دولة.

يحتاج مهتد مصطفى⁹ بأن خلفية خطة بنت نابعة من اليأس من القدرة على تهجير الفلسطينيين، ومن رفض فكرة الضمِّ الكامل للضفة الغربية، وبالتالي جدّد بنت الخطاب اليميني من خلال القبول بنتائج اتفاق أوسلو على أرض الواقع (دون التقدّم بهذا الاتفاق خطوة إلى الأمام)، والتي يمكن القول إنها تتلخّص بما يلي: إقامة السلطة الفلسطينية؛ تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ؛ ب؛ ج)، ونحوّل هذا التقسيم إلى واقع سياسيٍّ وجغرافيٍّ؛ الفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ولأنّ نتائج أوسلو أصبحت واقعيًا لا يمكن إلغاؤه، فقد عمدت بنت في «خطة التهدئة» إلى ما يلي: قبول نتائج أوسلو؛ تجديد الخطاب اليميني؛ تبني جزء من مقولات اليسار في تسوية الصراع (المقولة الديمجرافية). ومن ثمّ تُعتبر خطة بنت جديدة في داخل اليمين، فالحلول المطروحة سابقًا كانت تتراوح بين خيارين؛ إمّا إقامة دولة فلسطينية على أرض الضفة الغربية، وإمّا ضمّ السكان، ومعظم الجمهور الإسرائيلي يفهم صعوبة تطبيق الحلّين، ولذلك يقف بنت في المنتصف بالتعامل مع أهمّ نتائج أوسلو عبر ضمّ مناطق (ج) بخطوة أحادية الجانب، وفي الوقت نفسه يجري منح الجنسية للفلسطينيين في مناطق (ج) (على العكس من تنبأه الذي يرفض ذلك). تنصّ خطة بنت على الاعتراف بالسلطة الفلسطينية كحكم ذاتي «الاعتراف بالسلطة كما هي الآن»، على أن يُسمَح «للعربي» بالتحرك بحريّة، مع تحسين الوضع الاقتصادي وإزالة الحواجز، ويجب أن تكون هنالك علاقات اقتصادية كاملة بين إسرائيل والسلطة؛ إذ إنّ «التعاون الاقتصادي سيخلق التعايش». يضاف إلى ذلك رفض عودة أيّ لاجئ إلى مناطق السلطة، مع استمرار السيطرة الأمنية على الضفة. وفي البند السادس من الخطة، يشير إلى تثبيت الفصل بين الضفة وقطاع غزة (بخلاف فكرة الممرّ الآمن)؛ فهو ينادي بوجود تعزيز هذا الفصل، لأنّ الربط سيؤدّي إلى تغلغل مشاكل غزة في الضفة.

تقليص الصراع:

انتشر استخدام التعبير «تقليص الصراع» بعدما نظّر له الكاتب ميخائيل چودمان، الذي يجادل أنّ المناطق المستعمرة سنة 1967 بمثابة مصيدة، إذ لا تستطيع إسرائيل ضمّها خشية اختلال التوازن الديمجرافي، وكذلك لا تستطيع الانسحاب منها خشية على أمنها، ولذلك يكمن الحلّ في «تقليص الصراع». عبّر عن ذلك بقوله: «كلّما قمنا بتخفيض حجم السيطرة على الفلسطينيين بهذا نقوم بتقليص الاحتلال. الانسحاب

7. تمتدّ مناطق (ج) على 62% من أراضي الضفة الغربية، وتخضع بموجب اتفاق أوسلو للسيطرة الإسرائيلية على نحو كامل. يعيش فيها 150 ألف فلسطيني، و 325 ألف مستوطن إسرائيلي، في 235 مستوطنة وبؤرة استيطانية. للاستزادة انظروا: أزولاي، موران. (2012، 23 شباط). مبادرة بنت: ضمّ 60% من الأرض، و 62% من الفلسطينيين. [وايبت]. [بالعبريّة].

8. المصدر السابق.

9. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار [madarcenter@]. (2021، 19 آب). تسجيل ندوة تقليص الصراع 18 8 2021 (فيديو). يوتيوب.

الإسرائيليّ المباشر من الحياة اليوميّة للسكّان الفلسطينيين، ورفع القيود عن الحرّية، وعن الحركة، سوف يقلّص حجم السيطرة والاحتلال الإسرائيليّ للسكّان الفلسطينيين [...] هذه الخطط لا تنهي الاحتلال إنّما تسهم في تقليصه، وتقليص السيطرة على السكّان المدنيّين، ولا تسهم في التوصل لحلّ نهائيّ، إنّما لتحقيق أمن وجوديّ»¹⁰.

وضع چودمان ثماني نقاط لتحقيق نموذج تقليص الصراع تقود إلى التحوّل من عمليّة «الضمّ الزاحف» إلى «الانفصال الزاحف»، بدون وجود اتّفاق أو إخلاء للمستوطنات أو تقسيم للقدس، فهذه الخطوات الثماني لا تؤدّي إلى «حلّ الدولتين»، لكنّها في الواقع تخلق حالة دولتين. الغرض من هذه الخطوات ليس القضاء على الصراع، بل تغيير طبيعة الصراع. تُحوّل من صراع بين دولة ورعاياها إلى صراع بين دولة وجيرانها. في المحصلة، هذه خطة تزيل الخطر الديمجرافيّ دون أن يزداد الخطر الأمنيّ،¹¹ وهي تتضمّن الخطوات التالية:

1. «كلّ شيء يتدفّق»:

يستند هذا البند إلى خطة وصّغها قسم التخطيط في الجيش الإسرائيليّ تحمل الاسم نفسه («كلّ شيء يتدفّق»)، ترمي إلى خلق تسهيل التنقل الفلسطينيّ بين المناطق المصنّفة إلى (أ) و (ب)، والربط بينها، وذلك باستخدام حلول تكنولوجيّة عبر تمهيد الطرق المتجاوزة للمستوطنات. يتضمّن ذلك إنشاء الجسور وحفّر الأنفاق، بحيث لا يؤثّر تنفيذ هذه الحلول على مستوى الأمن الإسرائيليّ. ومن ثمّ يندرج هذا البند ضمن سلسلة من الإجراءات التي يمكن اتّخاذها لإزالة الخطر الديمجرافيّ، دون دفع التكلفة السياسيّة لإخلاء التجمّعات الاستيطانيّة وتقسيم القدس.¹²

2. توسيع أرض الحكم الذاتي:

يستند چودمان إلى وثيقة «الأمن أوّلاً» التي قدّمها أعضاء منّظمة «قادة لأمن إسرائيل»، لمعالجة مشكلة النموّ السكّانيّ الفلسطينيّ في مناطق العام 1967، ومحدوديّة الأرض التي يُسمح فيها بالبناء، وي طرح حلّاً لذلك عبر نقل إسرائيل لنسبة قليلة من المنطقة (ج) إلى السلطة الفلسطينيّة، وبالتالي توسّع منطقة الحكم الذاتيّ وتُحلّ هذه المشكلة ويُسمح للفلسطينيين بالتطوّر والتوسّع.¹³

3. توسيع إمكانيّة السفر إلى الخارج:

يعاني الفلسطينيون عند سفرهم، وذلك لعدم سيطرتهم على الحدود وعدم وجود مطار خاصّ بهم. السماح لهم بإنشاء مطار قد يعرّض الأمن الإسرائيليّ للخطر، ومن ثمّ يقترح چودمان اتّخاذ إجراءات من شأنها أن تقلّل كثيرًا من وقت الانتظار على الجسور الأردنيّة، عبر استخدام الوسائل التكنولوجيّة، والسماح للفلسطينيين بالسفر عبر مطار بنّ چوربون، بواسطة حافلات مباشرة (بعد إجراء تفتيش أمنيّ للركّاب) ستربط الضفّة الغربيّة بالمطار.¹⁴

10. چودمان، ميخائيل. (2021). مصيدة 67: الخلافات الفكرية التي تقف خلف الانقسام السياسيّ في إسرائيل (ترجمة الهدهد). دار النشر ذفير ص 65.

11. چودمان، ميخا. (2019، 18 آذار). ثماني خطوات لتقليص الصراع. مجلّة ليبرال. [بالعبريّة]

12. المصدر السابق.

13. المصدر السابق.

14. المصدر السابق.

4. زيادة إصدار تصاريح العمل في إسرائيل:

يهدف هذا البند إلى تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في الضفة الغربية، من خلال زيادة عدد الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح للعمل في إسرائيل، ورفع العدد إلى 400 ألف تصريح بدلاً من 100 ألف لمن يعملون حالياً في إسرائيل، وهذا الأمر سيصبّ الكثير من الأموال في السوق الفلسطيني.¹⁵

5. تخصيص أراضٍ للتطوير والمساحات الصناعية:

وُضِعَ هذا البند بالاستناد إلى خطة وضعها معهد دراسات الأمن القوميّ تحمل العنوان: «مخطّط إستراتيجيّ للساحة الإسرائيليّة الفلسطينيّة»، تقوم على تخصيص أجزاء من المنطقة (ج) لصالح السلطة الفلسطينيّة لتكوّن مناطق صناعيّة. بموجب هذه الخطة، سيكون في الإمكان تشجيع الاستثمار الدوليّ والتنمية في مناطق السلطة.¹⁶

6. الربط البرّي والبحريّ للسلع الفلسطينيّة:

يبني چودمان هذا البند على خطة وضعها الجيش الإسرائيليّ تحمل العنوان: «من الباب إلى الباب» (Door to Door). تنصّ الخطة على بناء سكة حديدية تربط بين شمال الضفة وحيفا، وإنشاء معبر فلسطينيّ في خليج حيفا، مع الإشراف عليه أمنياً بواسطة الجيش، وبالتالي ستُنقَل البضائع بسهولة من الضفة الغربية إلى موانئ أشدود وحيفا، ومن هناك إلى جميع أنحاء العالم.¹⁷

7. السعي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصاديّ الكامل:

ينصّ هذا البند على تعديل بروتوكول باريس الاقتصاديّ، بحيث يقلّص اعتماد اقتصاد السلطة الفلسطينيّة على إسرائيل، وذلك بالاستناد إلى خطة وضعتها معهد دراسات الأمن القوميّ، تتعلّق بإعطاء شكل من الاستقلاليّة في نظام الضرائب والجمارك، وكذلك الصادرات والواردات.

8. الاعتراف بفلسطين لا بحدودها:

يقترح چودمان التوقّف عن محاربة الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها السلطة الفلسطينيّة للحصول على اعتراف دوليّ باستقلالها، والانضمام إليها بدلاً من ذلك، بحيث تعترف إسرائيل بفلسطين لا بحدودها. وبالتالي لن تُصنّف إسرائيل على أنّها مختزقة للحدود، أثناء وجودها في مناطق (ج)، لأنّه ليس ثمة حدودٌ معترفٌ بها لـ «دولة» فلسطين.

ينادي چودمان بعدم تكرار خطأ التخلّي عن البنى الاستخباراتيّة وشبكات العملاء على نحو ما حصل عند الانسحاب من قطاع غزة عام 2005، ولذا أدراج مبادئ أمنية خمسة في خطته، ترتبط بالنقاط الثماني السابق ذكرها، بغية ضمان الأمن الإسرائيليّ، وهي كالتالي: أولاً: سيستمرّ جهاز الأمن العامّ (الشاباك) والاستخبارات الإسرائيليّة في العمل في جميع أنحاء الضفة الغربية. ثانياً: سيواصل الجيش الإسرائيليّ مطاردة الفلسطينيين

15. المصدر السابق.

16. چودمان، ميخائيل. (2021). مصدر سابق.

17. المصدر السابق.

في مناطق السلطة وكلّ المناطق الفلسطينية المحتلة. ثالثًا: سيبقى الوجود العسكري الإسرائيلي الدائم في وادي الأردن. رابعًا: سيبقى المجال الجويّ تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. خامسًا: سيبقى الفضاء الكهرومغناطيسيّ تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.¹⁸

قد يظنّ البعض للوهلة الأولى أنّ خطة النقاط الثماني التي وضعها جودمان هي طرح جديد، لكن هي في حقيقة الأمر تكرر وإعادة صياغة لخطة قديمة لم ترّ النور، سواء في ذلك الخطط التي وضعها الجيش أم مراكز الأبحاث كمعهد الأمن القوميّ. الأهمّ من هذا أنّ الأساس الذي تقوم عليه خطته هو السلام الاقتصاديّ،¹⁹ ذاك الذي سبق أن بشر به «الرداء» الدوليّون لعملية السلام، ليصطدم الجميع فيما بعد بالعوائق التي وضعتها منظومة الاستعمار الاستيطانيّ الإسرائيليّ في وجه جميع الخطط، التي قد توفرّ فرصة للانعتاق من التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

عقب رحيل الرئيس ياسر عرفات، تعهّدت الدول المانحة بتوفير فرص عمل للشباب، حتّى لا تتسبّب البطالة في «تطرفهم»، وذلك بالاستناد إلى أساسين: فتح الاقتصاد أمام التجارة، والحثّ على الاستثمار. ضمن هذا المنطق التشغيليّ، بدأ البنك الدوليّ في دراسة كيفية تحقيق «العمالة المستدامة»، وفي ما يتعلّق بفتح اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة لنقل السلع والعمالة، أصدر البنك الدوليّ عام 2005 سلسلة من الأوراق الفنيّة التي تستكشف أبعاد الحركة والأمن، وشملت هذه الأوراق كيفية تحويل نظام «ظهر إلى ظهر» لحركة البضائع الذي تفرضه إسرائيل على الشاحنين الفلسطينيين باستخدام شاحنتين، إلى سياسة «من الباب إلى الباب» باستخدام شاحنة واحدة، وإمكانية إقامة خطّ للسكّة الحديدية يربط بين المنطقتين.²⁰

يمكننا الادّعاء، بناء على خطة جودمان لتقليص الصراع، أنّ الهدف منها الانفصال السياسيّ عن سكّان الضفة الغربية، مع إبقاء التبعية الاقتصادية التي ترسّخت بواسطة بروتوكول باريس الاقتصاديّ، والحفاظ على السيطرة الأمنية الإسرائيلية، فالمقصود من الخطة تحسين شروط حياة سكّان الضفة الغربية، وإدارة الصراع دون حلّه، وإن كانت الخطة تتضمّن تحوّلًا في النظريّة الحاكمة لتصرّفات الاستعمار الاستيطانيّ الإسرائيليّ، من «الضمّ الزاحف» التي روج لها تاريخيًا اليمين الإسرائيليّ، إلى «الانفصال الزاحف» الذي يضمن التخلص من الخطر الديمجرافيّ مع المحافظة على الأمن.

لقيت خطة جودمان لتقليص الصراع صدى في الساحة الإسرائيلية، فقد استخدم المصطلح حزب «أمل جديد» (برئاسة جديعون ساعر المنشقّ عن الليكود، والشريك في الائتلاف الحكوميّ الحاليّ) في برنامجه الانتخابيّ، لتوصيف سياسته تجاه الصراع مع الفلسطينيين، تحت عنوان «أمل سياسيّ - أمنيّ»: «على الرغم من أنّه في المستقبل المنظور لن تكون هناك تسوية دائمة من شأنها إنهاء الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، في الإمكان تنفيذ إجراءات سياسية لـ «تقليص الصراع»، دون المساس بأمن إسرائيل. هذه الإجراءات تخدم المصلحة الإسرائيلية على المستويين الأمنيّ والإنسانيّ: تحسين ظروف المعابر الحدودية للعاملين من خلال تقنيات جديدة، وترشيد نظام التشغيل الفلسطينيّ في إسرائيل، وتنظيم قطاع الكهرباء والطاقة، وترشيد الواردات والصادرات الفلسطينية وغير ذلك».²¹

18. المصدر السابق.

19. يجادل وليد حبّاس بأنّ مفهوم السلام الاقتصاديّ الذي يستند إليه «تقليص الصراع» لا يرمي إلى تحقيق حلّ الدولتين على نحو ما كان مطروحًا في ما سبق، وإنّما ينطلق من عدم إمكانية تحقيق حلّ الدولتين، ولذلك كان اللجوء إلى السلام الاقتصاديّ لتخفيف حدّة الصراع (حبّاس، وليد، 2021). في مفهوم تقليص الصراع... الخلفية، الغايات، والمآلات. رام الله: مركز مدار، ص 23.

20. Haddad, Toufic. (2016). *Palestine Ltd.: Neoliberalism and nationalism in the Occupied Territory*. London: I.B. Taurus. P. 217.

21. الموقع الرسميّ لحزب «أمل جديد». البرنامج الانتخابي: أمل جديد، أمل سياسيّ - أمنيّ، البند 2. [بالعبريّة]

موقف بنت من مناطق 1967:

لا يقتصر تبني مفهوم «تقليص الصراع» على حزب «أمل جديد»، فقد أعلن بنت بعد توليه رئاسة الحكومة عن الخطوط العريضة لسياسته تجاه مناطق عام 67، والناבעة من مفهوم تقليص الصراع، معبراً عن ذلك بقوله: «الهدوء الأمني وانشغال الفلسطينيين بالشؤون المدنية سيؤديان إلى تطورات في المجال الاقتصادي، وتقليل الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي، وإلى تقليص الصراع».²² وكان بنت قد سبق له التعليق على كتاب جودمان «مصيصة 67» على صفحته بالفيسبوك بقوله إنه قد لا يتفق مع كل ما جاء فيه «إلا أنه يُعَدّ عملاً لامعاً ومثيراً للنقاش البناء».²³

أكد بنت على رؤيته قبيل لقائه مع الرئيس الأميركي جو بايدن. فعلى هامش لقاء صحفي عقده مع صحيفة «نيويورك تايمز»، أكد على نيته تعزيز الاستيطان في مناطق 1967، معبراً عن ذلك بقوله: «ستواصل إسرائيل سياسة النمو الطبيعي»، مؤكداً على عدم إمكانية حلّ الصراع، أو إحداث اختراقات على المستويين السياسي والتفاوضي، مصرحاً: «هذه الحكومة ستحقق اختراقات دراماتيكية في الاقتصاد [...] هذه الحكومة لن تضمّ مناطق فلسطينية من جهة، ولن تشكل دولة فلسطينية من جهة أخرى [...] كل ما أفعله الآن هو إيجاد حلّ وسط، كيف يمكننا التركيز على ما نتفق عليه».²⁴ تشير تصريحات بنت إلى عدم نيته تنفيذ خطة الضمّ، لكن في الوقت ذاته سيفشل أي محاولة لإقامة دولة فلسطينية، في إشارة ضمنية إلى عدم موافقته على الانسحاب من مناطق عام 67، وإلى أنّ اهتمام حكومته سيكون منصّباً على تحسين شروط الحياة اليومية في مناطق عام 67.

عرض بنت رؤيته بصورة واضحة على هامش لقاءه بالصحافة الإسرائيلية بمناسبة الأعياد. فعندما سُئِل عن تصوّره للعلاقة مع السلطة الفلسطينية، وعن كيفية تفسيره وجود موقفين متناقضين من العلاقة مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن)، موقف وزير الدفاع بني چانتس الذي التقى أبا مازن، وموقفه الشخصي، عندذاك أجاب: «سأخبرك بتصوري. إنه يختلف عن وزير الدفاع على الرغم من أننا نعمل بانسجام. أنا أعارض قيام دولة فلسطينية. أعتقد أنه من الخطأ الفادح استيراد النموذج الفاشل جداً في حماس غزّة التي تطلق صواريخ علينا ونجعل يهودا والسامرة شيئاً كهذا [...] تصوّري للسلطة الفلسطينية هو أنها سلطة فاشلة، لكن هذا هو الموجود». وعند سؤاله عما إذا كان يرى أنّ أبا مازن شريك في المفاوضات وعملية السلام، قال: «تركوا التعريفات. هل يعتقد أحد أنّ هناك فرصة لتحقيق اختراق؟ لا أحد يصدّق ذلك. لا أستطيع أن أحمل موقفاً كموقف بايدين والسيسي [وكان قد التقى بهما قبل اللقاء الصحفي]، لكنني أؤمن بشدّة بالعمليات الميدانية - ولا سيما في الجانبين التجاري والاقتصادي - باعتبارها عامل استقرار. هل يحلّ كلّ المشاكل في العالم؟ لا. [...] البوصلة في الجانبين الاقتصادي والمدني».²⁵

بالاستناد إلى ما سبق، يمكننا القول إنّ الهدف الأساسي للخطة الإسرائيلية هو المحافظة على الوضع القائم، الذي يمكن أن نطلق عليه الوضع «الذهبي» للاحتلال، الذي لا يحتمل دولة إسرائيل أيّ كلفة، وتضطلع فيه السلطة الفلسطينية بعبء إدارة السكّان، وكما يُضمّن استمرار هذا الوضع «الذهبي» يجب مدّه بأسباب القوة والاستمرارية، وذلك عبر تقديم «تسهيلات» و «تحسينات» على المستويين الاقتصادي والحياتي.

22. حتّاس، وليد. مصدر سابق.

23. المصدر السابق.

24. Kingsley, Patrick, & Kershner, Isabel. (2021, August 24). New Israeli leader backs hard line on Iran but softer tone with U.S. [The New York Times](#).

25. شُمفليبي، أظيلة. (2021، 14 أيلول). بنت: «لا معنى للقاء أبي مازن. چانتس طلب منّي وقتاً طويلاً، لذلك وافقت عليه». [واينيت](#). [بالعبرية]

كمؤشّر إضافي على ذلك، يمكننا الاستشهاد بما صرّح به بنيت للصحافة الإسرائيلية بعدم موافقته على إجراء مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين ورفضه لفكرة قيام دولة فلسطينية.²⁶ بيدد بنيت بتصريحاته الوهم الذي يروّج له البعض بوجود توجه لدى بعض الوزراء في هذه الحكومة إلى استئناف عملية السلام؛ فعلى نحو واضح يصرّح بنيت بأن لقاءات بعض الوزراء الإسرائيليين بمسؤولين في السلطة هي لقاءات فردية، هدفها تحسين الوضع الاقتصادي للسلطة للمحافظة على وجودها، وذلك ابتغاء خدمة أمن إسرائيل، لا ابتغاء التمهيدي لعملية سياسية.

الموقف من قطاع غزة:

عبّر لآبيد عن رؤيته للتعامل مع قطاع غزة في مبادرة أطلقها على هامش مؤتمر «هرتسليا» المتعدد المجالات، بتاريخ 2021/9/12. ينطلق لآبيد في رؤيته من الأساس نفسه، وهو «تقليص الصراع»، وإن كان لا يصرّح بهذا على نحو مباشر. يدّعي لآبيد أنّ جديد خطته يتمثل في تغيير النظرية التي يجري فيها التعامل مع قطاع غزة والمقاومة، من «الإعمار مقابل نزع السلاح» إلى «الاقتصاد مقابل الأمن». يوضّح لآبيد أنّ الهدف من الخطة إيصال رسالة للمواطنين الغزيين أنّ حماس وفصائل المقاومة هم العائق أمام عيشهم «حياة طبيعية»، مشدّدًا على أنّ مبادرته لا تعني إجراء مفاوضات مباشرة مع حماس، فالسلطة الفلسطينية هي الكيان الممثل للفلسطينيين وستعمل إسرائيل على تقويتها. يشير لآبيد إلى أنّ إسرائيل لن تستند في حماية أمنها على أي طرف، وأنّ الخطة تتضمن حربية الحركة للجيش في ممارسة ما يراه مناسبًا لضمان أمن إسرائيل. تتكوّن خطة لآبيد من مرحلتين تُنفّذان على مدار سنوات طويلة، ويكون تنفيذها مشروطًا باستمرار حالة «الهدوء»، فأبى تصعيد أمني من قبل المقاومة سيقلبه وقف العمل بالخطة. في المرحلة الأولى، سينفّذ «إعمار إنساني» لقطاع غزة، يتضمّن إصلاح البنية التحتية من كهرباء وماء وغاز وصحة ومواصلات، وذلك مقابل التزام حماس بهدوء طويل الأمد، وضمان عدم التهريب بواسطة منظومة مراقبة تُشرف عليها السلطة الفلسطينية. إذا نجحت المرحلة الأولى، تبدأ المرحلة الثانية التي تتضمن سيطرة كاملة للسلطة الفلسطينية على قطاع غزة مع التزام حماس بشروط الرباعية، مقابل تحسين الوضع الاقتصادي، بحيث يُنشأ ميناء بحري، ويُربط قطاع غزة بالضفة، ويُسمح بالاستثمار الأجنبي عبر قيام مناطق صناعية في إيرز. على الرغم من إعلان لآبيد تأييده لحلّ الدولتين، فإنّه يقول على نحو واضح: «الظروف السياسية في إسرائيل، وكذلك في السلطة الفلسطينية، لا تسمح بالتقدّم في المسار السياسي في الوقت الحالي».²⁷

تُظهر خطة لآبيد تحوّلًا في التوجّهات الإسرائيلية (بعد اليأس من نزع سلاح المقاومة)، بالتوجّه مباشرة إلى الهدف من جميع الإجراءات الإسرائيلية وهو «الأمن»، وعدم التعرقل باشتراط نزع السلاح الذي فشلت إسرائيل في تحقيقه عبر السنوات السابقة، وفي سبيل ذلك لا مانع لدى إسرائيل من تحسين الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، وإنّ تسبّب ذلك في تعزيز شعبية حماس وتراجع شعبية السلطة الفلسطينية. فمن خلال هذه الخطة تضرب عصفورين بحجر واحد: تحقّق «الأمن»، وترسّخ الانقسام. فعندما يتوافر مستوى معيشي جيّد للسكان في قطاع غزة، ستقلّ الدافعية لدى حماس لإنهاء الانقسام، وهو (إنهاء الانقسام) ما يتخلّله تقديم تنازلات للسلطة بوصفها الجهة الأكثر قدرة على تخفيف الحصار، بحكم اتفاقياتها مع الإسرائيليين وتقبّلها من المجتمع الدولي والقوى الإقليمية -وعلى رأسها مصر.

26. فور، موريا. (2022، 27 كانون الثاني). بنيت لـ «إسرائيل هذا الأسبوع»: «ما دمّت أنا رئيس الوزراء فلن تكون هناك أوصلو، وچانتس ولبيد ليس لديهما سلطة التحرك في الموضوع السياسي». [إسرائيل اليوم](#) («إسرائيل هيوم»). [بالعبرية].

27. زفيد، براك. (2021، 12 أيلول). لآبيد أعلن عن مبادرة، لكنّه لم يقدّم سياسات جديدة تجاه غزة. [وَلَا](#). [بالعبرية].

الخلاصة:

بالاستناد إلى الخطوط العريضة للحكومة والاتفاقيات الثنائية بين أطراف الائتلاف الحكومي، بالإضافة إلى تصريحات رئيس الوزراء بنت وزير الخارجية لبيد، يمكننا القول إن هذه الحكومة لن تسعى إلى استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين؛ فرئيس الحكومة الإسرائيلية لا يرى في السلطة شريكاً للسلام أو المفاوضات، ولذلك ستقتصر العلاقة مع السلطة على الاتصالات المتعلقة بتحسين الظروف المعيشية ورفع المستوى الاقتصادي، مقابل حفظ الأمن عبر التنسيق الأمني، دون التطرق إلى الجانب السياسي، أو حل الصراع (بعبارة أخرى: يكون العمل على إدارة الصراع لا حله).

تدفعنا تصريحات بنت ووزراء الحكومة الإسرائيلية إلى الاستنتاج أن الحكومة الحالية معنية باستمرار الوضع القائم، وكي يتحقق ذلك لا بد من تعزيز وضع السلطة الفلسطينية على المستوى الداخلي (وعلى نحو أساسي في الضفة الغربية)، من خلال تقديم بعض التسهيلات الحياتية، أو عبر منحها المزيد من الصلاحيات. أكد على ذلك وزير الدفاع بني چانتس بقوله: «إن السلطة الفلسطينية وقيادتها هي الهيئة التمثيلية للفلسطينيين في المنطقة، ونحن نعمل على تعزيزها في الضفة».²⁸

تعزيز وضع السلطة والسعي إلى خلق حالة من الازدهار الاقتصادي ينبع من إستراتيجية استعمارية مبنية على الاعتقاد بأن تحسين الوضع الاقتصادي كفيلاً بمكافحة «حركات التمرد». استخدمت هذه الإستراتيجية الاستعمار البريطاني في مصر،²⁹ وطبقها الحكم العسكري الإسرائيلي في مناطق عام 67، وقد أكد على ذلك منسق مناطق عام 67 شلومو جزي (1967-1974)، عندما أشار إلى أن الحكم العسكري الإسرائيلي عمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي في مناطق عام 1967، بغية مجابهة المقاومة والتمرد المسلح.³⁰

تجسد سياسات الحكومة الإسرائيلية مفهوم «تقليص الصراع» المتمفصل مع سياسة «الاقتصاد مقابل الأمن»، والمبني على إعطاء أولوية لتحقيق الأمن من خلال إلهاء الفلسطينيين بالشؤون الحياتية، وتحسين الوضع الاقتصادي، وصرفهم عن أي تطوع وطني هدفه التحرر الكامل من السيطرة الإسرائيلية، بحيث تُحصَر القضية في احتياجات السكان الفلسطينيين اليومية.

يمكننا الادعاء أن مفهوم «تقليص الصراع»، القائم على فكرة «الاقتصاد مقابل الأمن»، يستبطن نظرة استشرافية استعلائية؛ فهو ينطلق من افتراض مفاده أن الفلسطينيين جماعة من «الغرائبيين» الذين يهتمون بتلبية احتياجاتهم اليومية من مأكلاً وملبس، على حساب المشاعر الوطنية بالتحرر الوطني أو الاستقلال، فبمجرد توفير الرخاء الاقتصادي لهم سيجري إسكاتهم وإبعادهم عن أي تطوع وطني.

تعزيز وضع السلطة، وتحسين الأحوال الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، لا يعنيان إطلاقاً التخلي عن طموح منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي إلى السيطرة على مناطق عام 67، وإنما ستعززان الاستيطان في هذه المناطق، وستعمل الحكومة على زيادة سيطرتها على المناطق المصنفة (ج)، وذلك للحيلولة دون قيام كيان فلسطيني لها سيادة، ولتحقيق الطموح الصهيوني باستمرار السيطرة على «أرض الميعاد».

28. معاً (2021، 25 آب). غانتس: نعمل على تقوية السلطة ونريد تهدئة طويلة مع غزة. [موقع معاً](#).

29. أوبن، روجر. (2005). اللورد كرومر: الإمبريالي والحاكم الاستعماري (ترجمة رؤوف عباس). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص 338.

30. جزي، شلومو. (1970، كانون الثاني). الأراضي المستحوذ عليها: السياسات والأفعال. معارك [أنظمة] [مغزخوت]، عدد 204. ص 30. [بالعبرية]



مدي الكرمل

المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية